

شكرا السيد الرئيس، ولكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشعر الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هاته الجلسة، وعددها 6 أسئلة، موجهة لقطاعي الأوقاف والاقتصاد والمالية. نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الوضعية المادية للأئمة والقيمين على المساجد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد إسماعيل قيوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

إن كثيرا من الناس لا يعرفون الظروف والمشاكل التي يعاني منها أئمة المساجد، لاسيما بالعالم القروي، وذلك بالنظر لما تتقاضاه هذه الشريحة من التعويضات، لا تتعدى في غالب الحال مبلغ 5000 درهم سنويا، خصوصا أن أغلبهم لم يعودوا يتوصلون بما يصطلح عليه بالشرط لدى الجماعة التي يعملون في مسجدها بدعوى أن الإمام تمنحه الدولة تعويضا شهريا، علما وأن ما تمنحه الدولة لا يتعدى 500 درهم شهريا بالعالم القروي.

كما يسود الاعتقاد أن الأئمة بالمناطق القروية ميسوري الحال، وذلك راجع لما يصله من دعم لدى السكان اعتبارا لما يقوم به من دور ديني توعوي وتأطيري لدى المواطنين.

وفي هذا السياق، تضع حقوق الأئمة نتيجة سوء تقدير الجهات والجماعات للدور الهام الذي يلعبه كل من موقعه ومسؤوليته، فهل هناك تفكير في إدماج هذه الفئة بوزارة الأوقاف إنصافا لها وتحفيزها حتى تقوم بالدور الهام الموكول إليها على أحسن وجه، مع إعطائها الفرصة وتمكينها من تطوير كفاءتها بإتاحة الفرصة لها في التكوين والتأطير الديني، انسجاما مع روح وفلسفة مذهبنا المالكي.

وما هي التدابير المزمع القيام بها لإنصاف هذه الفئة الساهرة على الشأن الديني بالمساجد، علما أن جلهم متفرغون لهذا الشأن فقط ولا يتوفرون على موارد أخرى؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

محضر الجلسة رقم 759

التاريخ: الثلاثاء 27 جادى الآخرة 1432 (31 ماي 2011)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو أدبا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وثلاث دقائق، ابتداء من الساعة الحادية عشر والدقيقة السادسة والثلاثين صباحا.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد شيخ أحمدو أدبا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليتفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشروع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 10.09 يتعلق بتنظيم ممنة المرشد السياحي، الحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

2- مشروع قانون رقم 38.09 يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، الحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

إلى غاية يوم الثلاثاء 31 ماي 2011:

- عدد الأسئلة الشفهية: 19 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 4 أسئلة.

هو هاذ الناس ما كاينش شي واحد تيدافع عليهم، ما عندهم لا نقابة ولا هذا، احنا لا ننكر، السيد الوزير، أنه الزيادة من سنة 2003 كاينة زيادات ولكن خصنا نكونو متساوين أمام القانون، كلنا مغاربة، كلنا نذهب إلى السوق، ولكن لا بد أقل ما يمكن في الإيمان هو يكونوا هاذ الناس يقبضوا الحد الأدنى للأجور.

الحمد لله الوزارة لها إمكانيات، وزارة غنية، وخصنا نشوفو بعين الاعتبار هؤلاء الناس، راهم من صلاة الفجر إلى صلاة العشاء هو يعمل، احنا ما نتقولوش الساعة، تحديد الساعة في قانون الشغل، ولكن نتقولو لا بد من العناية بهم، ولهذا احنا تناكدو بأنه كاين ناس اللي يتقولوا راه ابدوا يتوصلوا بذاك 800 درهم، كانوا الناس المحسنين تيعاونوا، ولكن دابا أصبح الناس يقولون بأن هاذ الناس راهم تبتخلصوا.

ولكن خصنا، السيد الوزير، تبذلوا واحد المجهود أكثر، احنا لا نتنكر المجهود اللي بذلته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وخاصة في السنوات الأخيرة، ولكن نلتبس بأنه أن يكونوا متساوين مع إخوانهم، مع كل الموظفين وكل العاملين، لأنهم تيقوموا بواحد العمل تأطيري، واحد العمل اللي يمكن لنا احنا في هاذ البلاد نزيدو تقويهم ونزيدو نؤطهرهم باش نخلو مشاكل التطرف في بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم، أنا قلت لكم متفقين أنه كل مرة غادي نبذل واحد المجهود، وكتعرفوا هاذ الموضوع ما كنبغيوشي نديرو موضوع ديال جدال، لأنه النوايا ديالنا وديالكم متفقة فيها، وما بغيناش هاذ القطاع هذا ندخلوه للجدال، فإلى لقينا نوصلوهم للحد الأدنى وأزيد من ذلك راه ما نكرهوش، والميزانية راه كندوز من عندهم، أنا في نظري رفضوها إلى ما كانتش كافية، ما فيها باس، نتنى هاذ الشيء، رفضوها، قولوا ما غاديش... ها هي الوزارة جابت لنا شحال غتعتطي للأئمة، وإلى قسمنا على هاذو راه ما غيعطيهمشاي، ما قابلينش.

عندهم اللي كيدافع عليهم هاذ الناس، لذلك أتم واحنا وكاين القانون اللي كيجدد في الديباجة ديال مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، كاين واحد العبارة قانونية هناك كتعين بالضبط شكون هو الولي ديال هاذ الناس شكون كيدافع عليهم.

وتم راه نشركم أنه كنشغلو على واحد القانون اللي كيأسس واحد الهيئة اللي يمكن يتظلموا لها، لأن الوضعية ديالهم الخاصة كاين لها ما يناسبها وما يشاكلها في القضاة أو غير ذلك من الأطر اللي عندهم واحد الوضعية خاصة اللي كيشغلوا معنا بالمعتقد ديالهم، ماشي بالخدمات ديالهم فقط، لذلك راه

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم المتقدم بالسؤال، أشكركم وفريقكم على هذا الحوار وهذه العناية، فيما يتعلق بالأئمة والقيمين الدينيين، أتم تعلمون أن هذا هو شغلنا الشاغل فيما يتعلق بأحوالهم المادية وأحوالهم الأدبية وأحوالهم الاجتماعية، وإذا نظرنا إلى ما تحقق منذ سنة 2003 إلى اليوم، فسنجد أن هنالك تضاعفا بنسبة 750% لتدخل الدولة فيما يتعلق بالمكافآت التي تعطى للأئمة و73 منها تبتعطي للعالم القروي، الآن المنحة معممة، كاين 7000 اللي موخرين غادي يتوصلوا بها في هاذ السنة، أما 43 ألف كيتوصلوا ب800 درهم ماشي 500 درهم جميعا في الشهر ويحتفظ لهم بالشرط.

هنالك بعض الجماعات فهمت، نسبة ضئيلة أقل من 10%، فهموا أن هذه المنحة تعفي من الشرط، ونحن نراجعهم ويصدد إنجاز ميثاق بيننا وبين جميع الجماعات للتعهد بالشرط، بحيث لا تتدخل الدولة إذ لا تعطى المنحة إذا لم تسهم الجماعة بالشرط الذي لا بد أن يشهد عليه.

لذلك، هؤلاء تقريبا ما بين معدل ما يتلقاه الإمام في البداية بالشرط وبالمنحة هي 1500 درهم، بينما كاين واحد 7000 ديال المساجد في العالم الحضري ما كيتلقوا لا منحة من المحسنين ولا شرط، كنعطيهم حتى لـ 2000 درهم حسب التراكم ديال المهام ديالهم ما بين الإمامة والخطابة والأذان والوعظ، وهاذ الشيء هذا كله بالإضافة إلى التغطية الصحية الموفرة، بالإضافة إلى مؤسسة الأعمال الاجتماعية اللي بدات العمل ديالها هذا العام، طبعا كاين 120 مليون درهم اللي كنعصر على التأهيل ديالهم العلمي والأدبي.

فاحنا متفقين معكم أن الأئمة محط العناية الفائقة والسامية لمولانا أمير المؤمنين، والوزارة كنعمل بجميع الوسائل ديالها كل سنة باش تضيف إليهم شي إضافة جديدة، على أن هذه المسألة هي واحد أهم مشترك بيننا جميعا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز عزازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

تنشكرو السيد الوزير على هذا التوضيح فيما يتعلق بالسؤال ديالنا، ولكن السؤال المطروح واللي هو مطروح خاصة في هذه الظروف بالذات،

يتعلق بقضية بعض المساجد عندها أوقاف ديالها وما كتستافد منها، هذا واحد الشيء كان دخلت فيما يسمى بالتضامن ملي بدات الحماية، هاذ التضامن غادي نراجعو فيه النظر، واحنا مقتنعين أن المشاكل اللي تكلمتو عليها فيما يتعلق بأئمة البادية وفيما يتعلق بمساجد البادية، وفيما يتعلق بأحوالهم المادية، مقتنعين بواحد الشيء كنت تذاكرت فيه قدامكم ولكنه ماشي ساهل، وكنتشغلو فيه وقرابين أننا نديرو ليه الصيغة ديالو، وهو أنه على صعيد كل عمالة يكون واحد التدبير متماسك، كندخل فيه الموارد المالية الأساسية اللي هي الأوقاف، كندخل فيه ميزانية الدولة بحسب التناسب ديال السكان، وكندخل فيه الإحسان المنظم أو الإسهام المنظم، سواء من الجماعات أو من المحسنين، وبذلك كيمكن لنا ماشي فقط نواجهو الحاجيات، بل يمكن لنا البرمجة فيما يتعلق بهاذ الشأن الديني اللي فيه البناء وفيه الإصلاح وفيه التفريش وفيه التجهيز وفيه التأهيل وفيه المكافآت اللي كنعطى.

فهذا واحد القطاع كان جماعي، بمعنى كتكلف به الجماعات، الآن الدولة من واجبا أنها تتدخل فيه لأن الجماعات مكافياش، ولكن دون إسقاط هاذ العوائد ديالنا الإيجابية، لذلك احنا نبيء هاذ المنظومة، والتدخل اللي كاين الآن راه تدخل إيجابي بحسب التطور اللي وقع فيه، وكما قلت في الجواب على السؤال السابق اللي كيتلاقى مع السؤال ديالكم، راه احنا هاذ المهم هذا راه احنا مشتركين فيه، يعني غادي نراجعو أنه متسقطشاي العوائد اللي كنعطى للأئمة، وميكنشاي نوحدهم لأن كاين اللي عندو مسؤولية ديال واحد المسجد اللي فيه ألفين متر، وكاين اللي فيه 50 متر، هذا قطاع ماشي ساهل بهاذ الدرجة، ولكن راه الإنصاف هو المبدأ ديالنا وديالكم فيما يتعلق بالتعامل مع هاذ القضية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن بلصري:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم، إلا أنني أريد التأكيد من جديد على مسألة أساسية وهي أن بعض الأئمة يتقاضون 1100 درهم، والبعض 800 درهم، وآخرون لا تتعدى أجرتهم 120 درهم، أما بخصوص أولئك الذين يقرؤون الأحزاب صباحا ومساء فلا يتقاضون سوى 110.

وفي الواقع، لا ندرى سبب هذا التفاوت ولا المعايير التي تعتمدها الوزارة في تحديد هذه المبالغ، وعلى سبيل المثال ففائرة دنمات نجد فيها على الأقل 100 مسجد تصلى فيها الجمعة، ولكن 6 مساجد هي التي يحظى أئمتها بملغ 500 درهم.

ومما يزيد من معاناتهم هو تخلي بعض القبائل عن إيوائهم وتخصيص نصيب لهم من المحاصيل الزراعية، إذ يعتبرونهم موظفون يتقاضون أجرتهم

احنا متساوين في هاذ المهم هذا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه وضعية أئمة المساجد بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: لحسن بلصري، عبد الحميد السعداوي، إبراهيم فضلي، أولعيد الرداد، عياد الطيبي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار تقديم السؤال.

المستشار السيد حسن بلصري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

يعيش أئمة معظم المساجد بالوسط القروي أوضاعا مادية واجتماعية مزرية جراء محدودية التعويضات الهزيلة التي يتلقونها رغم ما يقومون به من مجهودات جبارة في مجالات الإمامة والعناية بالمساجد وتقديم دروس الوعظ والإرشاد وتعليم الأطفال، وتزداد هذه الوضعية تازما بعد أن نفص الأهالي أيديهم من دعم هؤلاء الأئمة وفق الأعراف والعادات الجاري بها العمل منذ قرون، والمثلة في إيواء الأئمة وإطعامهم بالتناوب بين أبناء القبيلة وتخصيص نصيب لهم في المحاصيل الزراعية وتوفير أضحية العيد لهم وغيرها من المساعدات العينية والمادية، وهي أشكال للدعم تعوض محدودية التعويض الذي توفره لهم وزارتمكم الموقرة، والذي لا يؤدي عادة بانتظام، بل وقد يتعرض للانتقاع جراء تغيير الإمامة أو انتقاله من مسجد إلى آخر.

وفي هذا السياق، نود مساءلتكم، السيد الوزير: ما هي التدابير التي سنتخذونها لتحسين الوضعية المادية والاجتماعية لهؤلاء الأئمة؟ وما هي المقاييس التي ستعتمدها للمساهمة في بناء وإصلاح المساجد في العالم القروي، علما أن هناك مساجد لها أملاك محبسة ولا تستفيد منها مباشرة؟

وشكرا السيد الرئيس والوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، شكرا لكم وفريقكم على السؤال.

غادي نبدا نجاوبكم على آخر عنصر اللي كاين في السؤال ديالكم، فيما

التابعة لها، إلا أن هذه الصناديق لم يسمع يوماً عن أي افتتاح تعرضت له من أي مؤسسة مكلفة بالمراقبة، وأمثلة عن هذه الصناديق هي الصندوق التابع لإدارة الجمارك المحدث سنة 1966 والخاضع لقانون قديم منذ العشرينيات أي منذ المارشال البيوطي الذي ينص على أن 10% من الذائر والغرامات التي تحكم بها محاكم المملكة لصالح إدارة الجمارك.

ثانياً، صندوق التضامن للسكن مستفيد من 100 درهم عن كل طن يتم بيعه من الإسمنت وتناهد المبالغ المحولة له مليار درهم سنوياً وتستفيد شركة العمران وحدها من 80% من مداخيله؛

ثالثاً، صندوق اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، والذي يستفيد من 150 درهم عن كل بطاقة رمادية وجواز مرور و20 درهم عن كل عقد تأمين للسيارة، وهذه المبالغ مفروض أن تخصص لمشاريع تهم الوقاية من حوادث السير؛

الصندوق الرابع هو صندوق الخاص للصيدة الذي يستفيد من 50 مليار سنتيم سنوياً، مقتطعة من ضرائب على الأدوية التي يقتنيها المواطن يومياً من الصيدليات؛

الصندوق الخامس وهو صندوق الحسن الثاني وما أدراك ما صندوق الحسن الثاني للتنمية التي تضخ فيه 50% من الأموال المستخلصة من خوصصة المنشآت العمومية.

إذن، السيد الوزير، نسألكم عن الإجراءات المتخذة من طرف الأجهزة المكلفة بمراقبة الأموال العامة لتتبع هذه الصناديق، وهل هذه الأموال تخصص فعلاً للغاية التي أحدثت من أجلها هذه الصناديق، علماً أن هذه الصناديق تخرج عن مراقبة المؤسسة البرلمانية وهي صناديق سوداء، يتصرف فيها الأمرين بالصرف عليها؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد صلاح الدين مزور، وزير الاقتصاد والمالية:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً للسيد المستشار المحترم لطرح هذا السؤال المتعلق بالصناديق، التي ليست صناديق سوداء، لأن عندما تقول صناديق سوداء خصو يدبر فيها ما بغا، يخرج كيف ما ابغا، يدخل كيف ما بغا. في الواقع هذه الصناديق هي صناديق منظمة مقننة، حددت لها أهداف، وهذه الأهداف في المراقبة ديالنا اللي درنا تبينت بأنه تتماشى مع الأهداف المسطرة لها، وكل التدقيقات التي قننا بها تؤكد ذلك.

جوهر السؤال اللي طرحتي ماشي هو المسألة ديال أنه كيفاش بحكم أنه معدهاش المراقبة من طرف المؤسسة البرلمانية إذن هي صناديق سوداء،

من الوزارة الوصية، فإذا كانت الجهود المبذولة من طرف وزارتك منصبة حول إصلاح المساجد، فينبغي أيضاً إصلاح الظروف المادية لأئمة المساجد حتى يتمكنوا من أداء مهامهم في أحسن الظروف دون الحاجة إلى مساعدة خارجية.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير إذا كان هناك تعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فقط أؤكد مرة أخرى للسيد المستشار أنه مكابش اللي كيقبط 500 درهم، كين 7000 ديال الناس مازال ما اعطيناهم لا 500 لا 800، غنعطيو لهم 800 درهم، أما 500 مكابش ولا 100، هذاك الشي قضية ديال الحزب بقات هكك، عدد ديال الناس كيقراو الحزب، واخداو هذاك أسموا، قضية الحزب وعدد من هاذوك اللي كيقراو الحزب، في الحقيقة مكياخذوا والو، كيجيو يقراو الحزب، لذلك نهم بالأئمة بعدا هما الأولين حتى نوصول، من بعد غادي نشوفو بقية القيمين الدينين.

أما هاذ المسألة اللي قلت ديال العوائد، راني جاوبت عليها، العوائد ديال الجماعة طبعاً ملي وقع واحد التدخل ربما وقع واحد التراجع، الآن غادي نظموه بالتعاقد مع جميع الجماعات، تعاقد اللي هو يعني مفروض، واحنا منغيوش أنه الإمام يمد يديه وتعطيه الجماعة، الجماعة غادي تضبطو معها الكيفية باش يمكن هذاك الإمام، كما الآن عندهم واحد الكارطة إلكترونية باش كنعطوهم احنا، ما بقاش تأخر على الأئمة، عندهم واحد الكارطا كيمشيو ياخذوا بها هذاك أسمو ديالهم إما شهرياً أو بعد شهرين أو وقت ما ابغاو، فهذا واحد القطاع اللي كندخلو له التحسينات والترتيبات شينا فشينا، الله يجازيكم بخير على التعاون ديالكم.
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة، وننتقل الآن إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الاقتصاد والمالية وعددها أربعة أسئلة.
السؤال الأول موضوعه مراقبة وتتبع بعض الصناديق، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

لجأت الحكومات السابقة في اقتطاع مبالغ عديدة من الرسوم وضمنها في صناديق، كانت الغاية الأساسية منها هي تمويل البرامج والنهوض بالقطاعات

أهداف، عندها مؤسسة، عندها غاية، خاص نيت الحكومة تفكر في آلية جديدة باش هاذ الفلوس متبقاش تمشي للعمران، آلية ديال السكن غير اللائق وديال المدن بدون صفيح والنسيج العتيق يمسيو وتتكلف به مؤسسة، هذا نداء للوزير المختص أنه يخلق مؤسسة وهاذ الاعتمادات متبقاش تمشي لعند العمران، العمران يلجأ لأمر أخرى، السكن الاجتماعي، إلى غير ذلك.

نعطي مثال تناع صندوق اللجنة الوطنية لحوادث السير، فعلا قلتيو على أن الصناديق حددت لها أهداف محددة وحققتها، في حين الحوادث السير يوم على يوم كترزايد، واش فعلا حققت الأهداف المسطرة؟ كظن السيد الوزير وكعرفو يعني الطريقة ديال التفكير ديالكم والاشتغال ديالكم أنها لم تحقق شيئا، اسمح لي مع القانون الجديد ربما الحمد لله على أن الأمور تغيرت.

بالنسبة للصندوق الخاص بالصيدليات، ما عمر شي مغربي سمع الصندوق الخاص بالصيدلة، 50 مليار فين كتمشي؟ خصنا نعرفو هاذ المسائل.

وحدة الميزانية متفتحين ولكن كثرة الصناديق راه كارثة، بكل صراحة حتى في التدبير ديالها، الله يحسن عون يعني وزارة المالية كيف كندبر وكيف كندبر هاذ الأمور هادي.

صندوق الحسن الثاني علاش قلت وما أدراك ما صندوق الحسن الثاني للتنمية، الناس اللي ما عارفينش، كابنة دعم بالنسبة لاقتناء الأرض، كنعطيو (Plan Azur) ديال السياحة، كنعطيو شركات كنعطيو لها 50% من القطع الأرضية (constructibles)، اللي هي مبنية، وكنعطيو لها 50%، كنساهو معها والآخر مكنعطيوهش، هذا ملف اللي خصو يفتح وكين فيه بزاف ميتقال، عندنا منقولو فيه، والشركات اللي استفادت والشركات اللي غير قدمت هذا، مع العلم أن صندوق الحسن الثاني فكرة رائعة، والآن عمل ويعمل من أجل التنمية، لا في التجهيزات الأساسية العمومية، لا في التدخل تناع الدولة بصفة عامة.

هاذي فكرة ولكن خص نضبوا هاذ الأمور، راه فيه بزاف ما يتقال، هذا السيد الوزير في إطار التعقيب ديالي أتمنى على أن الرد ديالكم يكون كذلك... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أنا متفق معك على مجموعة ديال النقط، غير حاجة واحدة بعدا، شي جوج أو ثلاث حاجات غادي نوضحهم.

ذاك المدير العام ديال الجمارك مسكين راه غير مظلوم، هاذ القضية

هي صناديق خصصت لأهداف محددة نظرا للتعقيدات اللي كانت مرتبطة بالمساطر ديال النفقات في الوظيفة العمومية ككل (أنا كمضرب على التاريخ)، وباش نخرجو من هاذ الشيء كل واحد كنعطو له صندوق باش يمكن له يتحرك ويؤدي واحد الوظيفة معينة.

السؤال الجوهرى اللي خصو يتطرح بالنسبة للمستقبل وحدة الميزانية، وحدة ميزانية القطاعات الوزارية، وهذا هو السؤال الجوهرى اللي غادين نناقشه في التعديل ديال القانون المنظم لقانون المالية اللي غادي يتطرح قريبا إن شاء الله، وهذا هو بالنسبة لي جوهر السؤال، ماشي واش كآينة مراقبة ولا مكيناش المراقبة؟ واش كآدي الوظيفة ديالو ولا مكيناش الوظيفة ديالو؟

الوزير المعني خصو يجي ملي كيقدم خصو يجي يقدم أشنو دار بالصندوق؟ كيفاش صرفو؟ أشنو هي الأهداف اللي كانت مسطرة؟ أشنو اللي دار؟ هاذي هي المسؤولية ديالو، ديال كل وزير اللي عنده شي صندوق خصو إيدريها، لكن واش وحدة الميزانية خصنا نرجعو لها بمساطر أكثر مرونة في التدبير أو خصنا نحافظو على نظام من هاذ النوع، وخصو ضوابط اللي بالطبع القانون المنظم لقانون المالية في إطار التعديل ديالو خصو يحددها بشكل واضح، هذا هو بالنسبة لي جوهر السؤال.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير على الرد نتاعكم، فعلا احنا متفتحين معكم على أن هذا ديمنا كناديو به في إطار لجنة المالية، كنعطو على أن ماشي غير وحدة الميزانية، وحدة الميزانية القطاعية باش الأهداف كنعطو مسطرة، كنعطو واضحة، كنعطو برامج اللي خصها توصل مقسمة على سنوات إلى غير ذلك، هذا مبدأ اللي كنعطو متفتحين عليه وكناديو به واللي كنادي على أن تغيير القانون التنظيمي للمالية (la loi organique) تتسع (les finances)، خصها تبدل وهذا وعد قدمو الوزير الأول أنه في هاذ الانتداب ديالو غادي يقدمو، مع الأسف لحد الساعة مازال ما وصلش، سمعنا على أن وزارة المالية كنعطو فيه، نتمنى على أنه يتقدم عما قريب باش نحدو منها ومنسميوهاش صناديق سوداء ولا بيضاء.

علاش كنعطوها صناديق سوداء؟ نعطي مثال الصندوق اللي تابع لكم تناع الجمارك، المدير العام ديال الجمارك في (déplacement) ديالو من البار البيضاء-الرباط كيدير 10.000 درهم، ويمكن لكم ترجعوا لها وتشوفوا، واش 10.000 درهم على 80 كلم كيتقاضيها؟ هذا اللي كيجعل المسائل البسيطة عندها أهميتها ولكن كيجعلنا نسميوه صندوق أسود. والمدير هو اللي كيتحكم فيه، مع الأسف ماشي حتى وزير المالية على ما أظن.

الصندوق تناع السكن، صندوق السكن فعلا فكرة هائلة بأننا باش نحاربو مدن الصفيح، نحاربو السكن غير اللائق، إلى غير ذلك، ولكن الآن كنعطو على أن 80% من هاذ الميزانية كنعطو للعمران، العمران عندها

المشاكل، يعني هاذ المنطق هذا خصنا نخرجو منه، خصنا نرجعو للأشياء اللي أكثر ضوابط.

وأتمنى أنه واحد النهار نوصلو للنظام الأنجلوساكسوني في التدبير الموازتي، تنفق على الميزانية، كنعطيك الميزانية ديالك وكمشي نحاسب فيما بعد، ما نقاش أنا متبعك كل نهار أشنو خصك تدير، (l'autorisation)... إلخ.

خصنا في بلادنا نمشيو للأشياء اللي في المنظومة ديالها كتخرج على الثقافة اللي تقلات على هاذ الإدارة وتقلات على المساطر، وكل حاجة خصك تدير لها 50 واحد باش يراقبها وواحد كيراقب واحد، هذه الأنظمة ما بقاش كتمشى اليوم، كين النظام المعلوماتي اليوم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه صعوبات وعراقيل حصول المقاولين الصغار والمبتدئين على الصفقات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لطرح السؤال.

المستشار السيد حسن أوكجال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

يجد المقاولون الصغار والمتوسطون والمبتدئون في النشاط المقاولي صعوبات، إن لم نقل استحالة الحصول على صفقات عمومية، ذلك أن الإدارة تطلب من كل مشارك في طلب العروض أن يتوفر على تجربة ومرجعية في هذا المجال، وهذا الشرط يقضي عمليا المقاولين المبتدئين.

والسؤال المطروح هو كيف يحصل المقاول المبتدئ على هذه التجربة إن لم يفسح له المجال للمشاركة والحصول على صفقات، فرغم توفير كل الشروط ووضع الضمانات المطلوبة وإنجاز كل الوثائق، فإن طلبات المقاولين الصغار والمبتدئين ترفض تلقائيا، مما يؤدي إلى احتكار مجال الصفقات العمومية من طرف مقاولين كبار ومحدودين، وهذا لا يساهم بالتأكيد في تطوير المقاول المغربية وإرساء منافسة نزيهة وشفافة.

في هذا المجال الهام، نساءل معاليكم عن دواعي فرض هذه الشروط التعجيزية التي تحرم المقاولين الصغار والمبتدئين من تطوير مقاولاتهم، وما الذي تقومون به لتشجيع هؤلاء المقاولين وضمان المنافسة والمساواة بين كل المقاولين؟

شكرا السيد الرئيس.

ديال 10 آلاف درهم باش كيمشي ما نعرف لوجدة ولا للناطور، دابا المشكل هو أنه ملي كتبغني تسمم على شي واحد كتخرج شي خبر كيصبح حقيقي.

أشنو هو القدرة ديالو هو باش يبين بأنه هاذ الشيء ماشي بصح، واش غادي يدخل في صراعات دائما لتوضيح هذه الأشياء، راه المسائل مقننة، المدير العام للجارك ملي كيتحرك راه المسائل، كين ضوابط اللي مفروضة على الإدارة ككل (les indemnités)، إذا كان عندو الحق في (indemnité de déplacement)، إذا امشى للأوطيل عندو الضوابط، اشحال الأوطيل وشحال يمكن له يتخلص... إلخ.

هذه ضوابط داخل الإدارة العمومية، غير ملي كبغيو نضربو شي واحد، كتنكتر الهضرة، في الواقع أنا هاذ الشيء هذا نأكدو لك، كون كان بصح راه مغنسمحش به، وأنا كنعرف كذلك المدير العام للجارك، الأخلاق ديالو والنبل ديالو، كون كان كيجري مور الفلوس كون راه امشى دار حاجة أخرى في محل يجلس في الإدارة العمومية، إذن غير باش يكون من الناحية ديال الأشياء تكون واضحة.

بالنسبة للصاديق الأخرى، صندوق الحسن الثاني، أعتقد بأنه قدم خدمة كبيرة للبلاد، لهاذ الشيء هذا دابا نشوفو الجوانب الإيجابية كذلك، المشاريع الهيكلية، المشاريع الإستراتيجية، قام بالدور ديالو، كذلك كيقوم بدور على مستوى دعم بعض القطاعات الاجتماعية، وكنعرفو الدور كذلك اللي أداه، وهاذ الشيء لا نلمسه دابا، هاذ الشيء راه ما كندخلوهش في (le bilan global).

كبحاول يمشي دائما ويرتبط بما هو استراتيجي بالنسبة للبلاد، وهذه هي وظيفته، باش ما يدخلش في منافسة مع أي صندوق ممكان أو مع ميزانية الدولة، هو مكمل لميزانية الدولة في القطاعات الإستراتيجية والمشاريع الهيكلية ديال البلاد، خصنا نخليو الوظيفة ديالو يديرها. علاش احنا مشينا وقتنا بأنه 50% ديال مداخيل الخوصصة خصها تمشي لصندوق سيادي موجه لدعم الاستثمار الخاص وكذلك العمومي بالنسبة للتنمية الجهوية، باش نعطي (plus de flexibilité)، باش تكون المرونة، باش يمكن هاذ الصندوق هذا يواكب كل المشاريع الهيكلية، وأساسا إذا كانت مناطق اللي هي في حاجة إلى مشاريع باش تنقوى، تلقى عندها الآليات المالية، وسميتو باش يمكن لها تتحرك.

إذن هذا هو التوجه اللي غادين فيه، أنا متفق معك بأنه تعدد الصناديق، خصوصا أنه كل قطاع عنده صندوق... إلخ، هاذ الشيء هذا من الناحية ديال الضبط، ديال المتابعة، ديال سميتو راه معقد.

إذن خصنا نرجعو لشي حاجة اللي هي حل وسط، حل وسط ما بين تعدد الصناديق وضرورة وجود بعض الصناديق اللي خص يكون عندها هدف استراتيجي واضح، أما الأشياء التدبيرية خصها تدخل في الميزانية ديال الدولة، ما يمكنش نخلق صندوق باش ندير التدبير، أو نحل بعض

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دبا السؤال كيتعلق بالمقاولين المبتدئين، هذا اللي عاد بدا خصنا نلقاو له واحد الميكانيزم اللي غادي يسمح له باش يستافد من بعض المشاريع ديال الدولة، باش يمكن له يكبر، هذا كيتطلب إطار، غير باش ما نقولوش أنه كايين إشكال ديال المنافسة الشريفة، المنافسة راه معروفة المنطق ديالها، المنطق ديالها هو أنه كايين طلب عروض، أنت عندك مشروع كيتطلب طلب عروض، كيجيك طلبات العروض، كتنشوف شكون تتوفر فيه أحسن الشروط باش يمكن لك تعطيه التقنية المالية والضمانات باش يمكن لك تعطيه ذاك المشروع ديالك يديروا.

نفس المنطق اللي كيتطبق على النظام الخاص تطبق على المؤسسات العمومية، وهما مسؤولين على ذاك الشيء، مسؤوليته هو أنه يضمن أحسن الشروط بالنسبة لإنجاز مشروع معين.

كل الصفقات اللي أقل من 200 ألف درهم ما كيتطلبوا منها حتى حاجة، مقالة مبتدئة يمكن لها تاخذها، ما كايينش شروط تعجيزية، وضعنا نظام ديال التجمع بالشراكة، علاش درنا نظام التجمع بالشراكة في القانون؟ باش ندفعو هاذ المقاولات يتجمعوا، ما كيعرفوهش أو لا في الثقافة ما كايينش، باش ما يكونش حواجز اللي غادي تمنعهم باش يمكن لهم يمشيو لمشاريع كبرى أو متوسطة، لأنه كايين ملي كندخل في مشروع راه خص يكون عندك الناس اللي كيعاونوك، خص يكون عندك الكفاءات وخص يكون عندك القدرة التمويلية. كنعرفو الدولة راه كتبدا ومن بعد تتخلصك على 3 أشهر، وكايين اللي تتخلصوا على 6 أشهر، إذا ما كانش عندك باش توقف راه تطيح في شهر.

إذن الأساسي بالنسبة لي في السؤال ديالك، كيفاش نوصلو إلى وضع قانون اللي غادي يفرض على المؤسسات الكبرى اللي كتأخذ مشاريع كبرى أنه تخصص واحد النسبة معينة للمقاولات المبتدئة والصغرى، وخصوصا في المشاريع على المستوى ديال الجهات اللي احنا في حاجة إلى تطوير مؤسسات ومقاولات صغيرة وجديدة.

من هذا المبدأ أعتقد بأنه خصنا نشغلو على أساس أنه نوضعو نظام من هذا النوع، لأن أنا متفق، هاذ الدينامية اللي كنعرفها بلادنا راه مرحلة في التاريخ ما يمكنش تكون دائما، لأنه مازال كتبني كلشي، في هذه المرحلة فاش تيمكن لك تطور وتكبر المقاولات والمبادرات... إلخ.

أنا متفق بأنه خص يكون اجتهاد على أساس أنه نلقاو ميكانيزم اللي غادي يعاون كل المقاولين المبادرين، والصغار أساسا أنهم يولجوا إلى الصفقات اللي غادي تسمح لهم باش يتطوروا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن أوجكال:

شكرا السيد الرئيس، أشكر كذلك السيد الوزير على جوابكم وتوضيحاتكم بخصوص هذا الموضوع الهام.

ونريد أن أؤكد مرة أخرى، السيد الوزير، على ضرورة ضمان المساواة بين كل المتنافسين وضمان النزاهة الكاملة، فمن المؤكد أن أموالا عمومية هامة تضيع بسبب بعض السلوكات غير السليمة في إسناد الصفقات العمومية.

ونحن اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى لحماية المال العام وتطوير ومساعدة المقاول المغربية، ومن بين الثغرات التي لاحظناها أن جلسة فتح الأظرفة ليست أحيانا علنية بالكامل، وليس هناك احترام الوقت المحدد لفتح الأظرفة، الجلسة يجب أن تكون علنية وبحضور كل المتنافسين أو من ينوب عنهم من البداية إلى النهاية، واحترام الوقت المحدد وإعلان حيثيات إسناد الصفقات وتسليم نسخ من المحاضر لكل المشاركين.

هذه بعض المقترحات لضمان المزيد من النزاهة والشفافية في مجال الصفقات العمومية وضمان حقوق المقاولين. وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير إذا كان هناك تعقيب. والآن ننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه نتائج التدقيقات الخارجية للمنشآت العامة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

تواصلت خلال سنة 2009 و2010 أشغال التدقيقات الخارجية للمنشآت العامة، سواء تلك المتعلقة بتدقيق الحسابات المالية ذات الطابع السنوي التي تنجزها المنشآت العامة أو التدقيقات المؤسساتية والإستراتيجية والتدقيقات العمليات المتعلقة بالتدبير، وكذا التدقيقات النوعية التي تقوم بها وزارة الاقتصاد والمالية بعد موافقة الوزير الأول.

وكما هو معلوم، السيد الوزير، فإن المؤسسات العامة تخضع لأربعة أنواع من المراقبة:

وهذا هو المسؤولية التي مفروضة عليهم، إذا ابغينا نحسنو الأداء ديال البلاد، لأنه في آخر المطاف التي عندو شي مسؤولية عندو مسؤولية باش يقدم إما خدمة أو يقوم بمشاريع أو باستثمارات، وهاذ الناس التي يقوموا بهاذ العمل خصهم يؤدوا الوظيفة ديالهم في أحسن الشروط وفي إطار الضوابط التي خصنا نختارها في بلادنا.

إذن هذا هو التوجه التي غادين فيه، ملي كتكون شي حاجة ما مقاداش كترفعوها للقضاء، والقضاء يقول كلمته، وعبر القضاء تصلكم المعلومات المرتبطة بالاختلالات، إن كانت هناك اختلالات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

غير أعتقد اليوم، وأريد أن أذكر أن من أهم مطالب المغاربة اليوم هو فضح ومحاربة الفاسدين والمفسدين أيا كان مصدرهم وأيا كان مستواهم. وبغيت نذكر فقط راه كين، لأن احنا ما تنقولوش شي حاجة وكنطلقو من فراغ، هناك تقارير ديال الافتتاح التي يمكن تديرها بعض المؤسسات تمشيو لها بمصادقية، وهناك المفتشية العامة للمالية وهناك، طبعا، المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات.

يا إما هاذ الشي التي كتندير هاذ المؤسسات غير صحيح، ويخص نقولوها، لأن ملي كيجينا واحد التقرير وعندي واحد التقرير هنا رسمي، غادي عاد نتذاكر، هذا تقرير ديال المحاكم المالية والتي كيتذاكر على مجموعة من الاختلالات، أنا غادي نقرأها كيف هي مكتوبة، وما غاديش نقول كلشي التي مكتوب، لأنه لا يتسع الوقت لذلك، لذلك نغطي غير واحد المثال بسيط: أكاديمية سطات، اليوم ها هو كين شيكات وكين ما يناهز 600 مليون تم اختلاسها، وراه الناس كتحاكم اليوم، إذن لا تقترى على أحد، وهذا هو المدخل الحقيقي لأي إصلاح سياسي أو دستوري.

المغاربة التي تخرجوا اليوم في مسيرات أو تهبوا الصور حتى ديال البعض يتهمونهم بالفساد، وهنا أعتقد بأنه يخص القضاء يتحمل المسؤولية ديالو، وملي تنشر شي حاجة فشي جريدة كسلطة، والإعلام تعرفو في العالم كله هو سلطة رابعة، بلا ما نوضو هاذ الزوبعة، يجب على النيابة العامة أن تتحمل مسؤوليتها في البحث والتقصي والتحري ومحاسبة أولئك الذين ساهموا في وصول المغرب إلى هذا الوضع الذي نتمناو أننا نخرجو منه. ونرجع لهذا التقرير، مثلا هناك منح امتيازات غير مبررة، شخصية أو للغير، وتجلى:

أولا، تتمتع واحد الراتب مضاعف والتي المصدر ديالو الوزارة الوصية،

1- مؤسسات تخضع للمراقبة القبلية، ويبلغ عددها 220؛

2- المراقبة الموائجة، وتمم 26 مؤسسة؛

3- المراقبة بمقتضى اتفاقية، ويبلغ عددها 27 مؤسسة؛

4- المراقبة النوعية، وتمم 9 مؤسسات.

لذلك، نطلب منكم، السيد الوزير، ونعرف اهتمامكم بهذا الملف، إطلاع مجلس المستشارين ومن خلاله الرأي العام الوطني عن نتائج عمليات المراقبة التي قامت بها المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد المالية خلال سنة 2009، والاختلالات التي تعرفها أهم المنشآت العامة، خاصة وأن التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، الذي هم 21 منشأة عامة خلال سنة 2009، سجل عدة خروقات وتجاوزات وضعف في التسيير وغياب الحكامة في العديد من هذه المنشآت العامة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

تهضرو بزاف على الاختلالات، كلشي عندنا احنا اختلال، يعني هذا التي كيدبر شي مؤسسة أو عندو شي مسؤولية خصو يكون بحال شي (automate)، ما يدبر شي حاجة حتى هو جالس، والنص احده حاضيه عندك تمشي تخرج شي (virgule) ما شي في بلاصتها، التدبير شيء حي، راه ما يمكن لك تدبر الواقع بما هو مكتوب.

المكتوب هو (c'est un référentiel) خصك تفعلو، خصك تحترموا، لكن في نفس الوقت خصك تاخذ قرارات التي كتفرض عليك في الظرف المعين وفي الوقت المعين لتحقيق أهداف وتدبير أشياء.

ما كتنقولوش في هاذ الشي بأنه ما كينش اختلالات، ملي كتكون الاختلالات كين القانون، القانون هو التي تيقول الكلمة ديالو في الاختلالات، إذا كنا بلد يحترم المنطق الديمقراطي، بلد ديال القوانين وبلد ديال اسميتو...

إذن هاذ المسألة هاذي بالنسبة لي خصها تكون واضحة، المراقبة أساسية وضرورية بكل أشكالها، وكعرفو بأنه إذا ما كانتش المراقبة يمكن تكون تجاوزات، لكن في نفس الوقت خصنا نخرموا، وهذا هو الدور ديال وزارة الاقتصاد والمالية، وهذا هو (le message) التي عاطهم، أنه القدرة ديالنا احنا في المراقبة فاش؟ بالطبع في تتبع الاختلالات واحترام الضوابط القانونية، لكن في نفس الوقت خص تكون عندنا القدرة باش نحسنو الإمكانية ديال التدبير اليومي ديال المسؤولين باش نعطيهم المساطر الأكثر قربا من الواقع.

على أشياء اللي ما عندوش الحق يحصل فيها، ولكن إذا دار شي خطأ تديري ما ندفعوش نقولو راه أنت داير اختلال، لا هذا هو الخلط اللي واقع، السيد المستشار، واللي خصنا نتجنبوه، لأنه هذا غادي يؤدي ببلادنا أنه ما غيبقى حتى واحد غادي يبغي يتحمل المسؤولية، وحتى واحد ما غيبغي يوقع.

متفق معك، من أين لك هذا؟ وهاذ الشيء خصنا نمشيو فيه، لكن نعطيو كذلك الإمكانية لتحمل المسؤولية في إطار التدبير، غير ما يستعملش الوضع ديالو والموقع ديالو باش يتغنى هو، وباش يدبر هو اللي بغى وصافي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع والأخير، موضوعه عدم مواكبة الأبنك للأوراش والمبادرات السوسيو-اقتصادية للدولة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف إسطنبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد انخرطت الدولة المغربية في العشرية الأخيرة في مجموعة من الأوراش والمبادرات السوسيو-اقتصادية، التي تستهدف الرقي بالمواطن المغربي وتدعم آليات الاستثمار والمنافسة وخلق الثروات.

لكن مع كل الأسف، لوحظ أن الأبنك وبسبب احتكارها لآليات تمويل الاقتصاد الوطني لم تساهم بما يكفي من جدية ومهنية في مختلف هذه الأوراش، حيث ظلت دائما تفضل منطلق الضمانات على منطلق المغامرة والمخاطرة، والذين يعتبران من أبعديات العملية البنكية وسبب وجودها.

وبفعل هذا المنطق، تعثرت العديد من الأوراش وأجمضت العديد من الأفكار والمبادرات وخاصة فئة الشباب من حاملي المشاريع.

لذلك هذه الاعتبارات نسألكم السيد الوزير، عن سر تعنت الأبنك وعدم مواكبتها للأوراش التي انخرطت فيها الدولة المغربية، بالرغم من التحفيزات الضريبية التي منحت لها في مختلف القوانين المالية، وكذا تمتيعها باحتكار ممارسة المهنة وتمويل الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

وبعض الأحيان تمنحه المؤسسة اللي خضعت للمراقبة من طرف المجلس الأعلى للحسابات.

نهضرو على عدم احترام النصوص القانونية المتعلقة بالصفقات، راه كاين واحد العديد ديال المشاكل، كاين واحد العديد ديال الاختلالات، ما كتحترمش المسطرة القانونية، ما تندوزش حتى في المناقصة، إذن هذا ما خصوش يخوفنا هاذ الشيء، بالعكس يجب أن تكون لدينا الجراة كبرلمان، واحنا هنا داخل البرلمان راه كاين بعض المدراء العامين، راه واخا نستدعيوه ويحي للجنة هنا وبكامل الجراة وبلا حشمة، يقول لك أنا ما نجابوكش ملي كتطرح عليه هاذ السؤال، ويعتبر أن تعيينه بظهير ملكي هو نوع من الحصانة، حتى أنا عندي هاذ الحصانة ما تسولينش.

من هنا أقول بأنه آن الأوان لأن نتعامل مع كل هاذ القضايا درءا لما من شأنه أننا نزيدو بالبلاد ديالنا، احنا متفقين معك اليوم، خص اللي كيتحمل شي مسؤولية أنه يتحمل المسؤولية، ولكن راه احنا غادي نوصلو، لأن اليوم راه كاين تطور في التدبير، راه كاينة (la certification) وكاين بزاف ديال الحوايج، راه خص يكونوا (des procédures)، خص يكونوا (des normes)، يكونوا شي معايير ديال المسؤولية وتكون تدقيقات والافتحاصات مسألة اللي عادية داخل المؤسسات، بما في ذلك حتى هاذ المؤسسة ديال البرلمان، السيد الوزير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار.

أنا متفق معك 100%، متفق معك بأنه في هاذ البلاد ما خصش شي واحد يعتبر نفسه فوق القانون، ما كاينش اللي خصو يبقى فوق القانون، وما كاينش شي واحد اللي يعتبر بأنه يمكن له يدبر اللي ابغي ويتحمى، هاذي هي اللي كتأدي للخراب ديال البلاد، هاذ الشيء متفقين عليه.

لكن في نفس الوقت، حذاري، حذاري من آس؟ لأنه ولات واحد الظاهرة اليوم داخل الوظيفة العمومية وداخل المؤسسات العمومية، الناس ولات كتخاف تسني، الناس ولات كتخاف توقع، أشنو المآل ديال هاذ الشيء هذا؟ المآل ديالو هو أنه البلاد غادي توقف.

إذا كان الواحد ولى يخاف يتحمل المسؤولية ديالو، لأنه إذا ارتكب غير خطأ صغير كيولي اختلال وكيولي متهم بالاختلال، هنا فين عاودتاني ماشي كندوزو من هاذ الطرف، كندوزو للطرف الآخر، لأقصى الحدود.

إذن على هذا علاش كتتكلم أنا على التوازن، ملي كيكون شي اختلال، ملي تنقولو كلمة الاختلال خصو يكون من ورائها الفلوس، شي واحد استعمل النفوذ ديالو، أخذ الرشوة، استعمل الموقع ديالو باش يحصل

كاين مقاولات اللي كتشتغل مزيان، نزيهة... إلخ، لكن القدرة التمويلية ديالها محدودة، خصنا نعطيوهم إمكانيات، وهذا غادي يدفع أنه غادي نقاو نحافظو على هذالك التوازن (le risque financier) راه مضبوط بالنسبة للأبنك لأن راه عندهم ضوابط وخصهم يحترموها.

وفي نفس الوقت الدولة اللي عندها مصلحة بأن الآلية الاقتصادية خصها تبقى محرمة، أنه توضع كذلك آليات مكلمة لمواكبة دينامية الطلب والاستثمار باش يمكن لنا نحفرو هاذ الشئ هذا كلو، وكظن بأنه هذا هو الاتجاه اللي خصنا نمشيو فيه.

الأبنك واش 100% كنعوم بالدور ديالها؟ بالطبع كل حالة تختلف عن حالة أخرى، من وكالة إلى وكالة كنعقلى اختلاف، واحد مدير ديال الوكالة راه كيخدم مزيان ومتبع، واحد راه كيجي يمشي يقصر في الليل كيجي في الصباح ما فيه ما يخدم، ما غاديش يتكلف بملف.

إذن الواقع ما يمكنش تحم به على... كظن أنه الحمد لله عندنا نظام بنكي متبعنا ومتبع المشاريع الكبرى، واش هاذ شئ كافي؟ طبعا غير كافي، خصنا نلقاو الآليات باش ندفعو أكثر الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف إسطنبولي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، إلا أنه مع سوء الحظ نتشوفو احنا في الفريق ديالنا بأنه المشاريع الكبرى هي اللي تأخذ بعين الاعتبار من طرف الأبنك، وهنا تنشير إلى (les multinationales)، أما المشاريع المتوسطة والصغرى اللي هي في حاجة ماسة لها البلاد ديالنا، وخاصة في هذا الوقت هذا فهي لازالت... نعطيك على سبيل المثال "مقاولتي"، مشروع مقاولتي واللي هو دارتو الدولة في 2004-2005 لتشجيع الشباب وحاملي الشهادات باش يدخلوا العالم ديال المقاولات، ودارت لهم 25 مليون للمقاولات، هاذ 25 مليون تيديروا دراسات كترفض أكثر من 70% من طرف الأبنك، هذه الأولى.

ثانيا، من بعد هاذ 25 مليون احنا، وهذا نداء لكم، السيد الوزير والحكومة بصفة عامة، هذا نداء باش تراجع هاذ السياسة ديال 25 مليون، احنا كطالبو على الأقل تدار 50 مليون، علاش 50 مليون؟ لأن كاين الحق بأن 2 ديال الشباب يمكن لهم يديروا مقاولات ب 25/25، نتطلبو هاذ الحق 50/50 هي 100، على الأقل 100 مليون تبمكن لها تخدم يد عاملة، تبمكن تدير بها واحد المشروع اللي هو في المستوى، على الأقل ربما الأبنك تتجواب مع الطلبات ديالهم، الآن 25 للمقاولات ما كتدير حتى حاجة، والأغلبية ديالهم داروا (faillite).

ولذلك، نطلب منكم هاذ المسألة تأخذونها بعين الاعتبار، إلى جانب المؤسسات المتوسطة اللي المدة الزمنية لدراسة الطلبات ديالهم في القروض

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس، يمكن لي ندور؟

السيد رئيس الجلسة:

ماشي مشكل، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في الواقع ما عرفتش كيفاش غادي نجابو على هاذ السؤال، لأنه ملي كناخذ المعطيات في أرض الواقع، كناخذ 2009 اللي هي سنة كانت صعبة على المستوى العالمي، كان يمكن للأبنك يرجعوا للوراء، يقلصوا من القروض، يقلصوا من التمويل، ذاك (le fonds de roulement) يجبسو، ولو أعطيت فيه ضمانات كدولة.

كان يمكن يقول لك أسيدي العالم في هزة، أسيدي هاذ التمويل ديال الاقتصاد الوطني حتى أنا خصني نكون في إطار الحذر وناخذ الترتيبات ديالي ديال الحذر، ما داروش هاذ الشئ، 577 مليار ديال الدرهم اللي توزعت على الاقتصاد الوطني على شكل قروض وتمويلات للمشاريع الكبرى والمهيكلية والمتوسطة.

كناخذ 2010، كنعقلى زيادة ديال 8% ل 622 مليار ديال الدرهم اللي توزعت على الاقتصاد الوطني وتمول بها الاقتصاد الوطني، 622 مليار ديال الدرهم راه ماشي ساهلة، هاذ الشئ كذلك راه مرتبط ب (les dépôts)، مرتبط بالقدرة التمويلية ديال الأبنك.

إذن ملي كمشي كذلك للواقع، كنعقلى بأنه بالفعل كاين مقاولات صغرى، كاين اللي مكنحصلش على القروض التمويلية، اللي عندها مشاريع... إلخ. ملي تمشي تسول كيقول لك سيدي (le plafond de risque) وصلنا له، كاين ذاك (le coefficient de répartition de risque) بين الأبنك، كلشي كيحضي مع شي، باش ما يكونش انزلاق، لأنه البنك المركزي ديال البلاد واضع ضوابط للأبنك اللي ما خصهمش يخرجوا عليها.

اللي كيقى هو أنه فين أتفق معك، أنه في محطات معينة المقاولات كيكون عندها إمكانية ديال أسواق، وما كتلقاش باش تمولها وكضيعو في أسواق. الحاجة اللي كنعخدم عليها اليوم هي كيفاش نوضع ميكانيزمات باش هاذ المقاولات هاذي نلقاو لها ضوابط، إذا كان عندها (un marché sûr)، إذا كانت عندها (l'exportation)، إذا كان عندها بناء، إذا كان عندو أي حاجة، أنه نلقاو إذا كانت البانكة ما قادرش لأنه ما عاطيش الضمانات الكافية أو وصل للسقف أنه نلقاو إطار اللي غادي نعاونو به هاذ المقاولات في هذه المرحلة هاذي اللي احنا في حاجة إلى ما خصنا نضعو حتى حاجة، حتى حاجة ما خصها تضيع، اللي كاينة في السوق، اللي كاينة في أسميتو... خصنا نجيبوها.

بالنسبة للشطر الأول من السؤال، يعني كل الاقتراحات اللي غادي تفعل، لأن دابا ملي كتقول "مقاولتي" أشنو هي؟ فكرة، مبادرة، وكتوضع لها آليات وانخرطت فيها الأبنك... إلخ.

الممارسة تبين لك حاجة أخرى، في محل نحكمو على واحد التجربة، أرى ناخذو الإيجابي ديالها ونصلحو السلبي ديالها ونعطيوها إمكانية، أنا شفت حاجة واحدة تسجل، المغرب رخ 1400 مقالة، ما ربحناش 30 ألف اللي كانت، ولكن اليوم عندي 1400 عبر هاذ الميكانيزم، راهم صبحوا محركين خدامين مشغلين... إلخ.

أنا ربحت 1400، ما وصلتش لـ 30 ألف لأنه الطريقة باش ديرناها والنمط اللي تبعناه غير كافي، ولكن ماشي بعيد، في المستقبل، وهاذ الشيء اللي خدامين عليه، أنه مبدأ المقابلة خصو يكون بطريقة سلسلة، ذاك المقاول الشخصي، هذا هو اللي غادين فيه، باش يجب دمقرطة المبادرة الحرة، وخصنا نلقاو آليات، والآليات وجدناها وعندنا مبادرات واضحة في هذا المجال، لأن ابغينا الشباب ديالنا في محل يتقى يدور، يمكن له يدير مقالة، ولكن ما عندوش عصا فوق راسو، إذا ما خلصتتش الضريبة ما يمكنكش، ما كاين لا ضريبة لا الو، درتي غادي تخلص واحد الشوية، ما درتيش ما كاين مشكل، ما عندكش مقر ديها في دارك، سجل من دارك.

هذه آليات اللي غادي تساعد البلاد باش تمشي في اتجاهات جديدة، هاذ الشيء هذا هو اللي غادي ينفع، ما غادي يقاش ذاك الشيء أنه خصك الرأسمال وخصك الضمانات وخصك المقر وخصك... في بلادنا علاش عندنا القطاع غير المنظم قوي؟ عندنا مليون ونصف مقالة في النظام غير المهيكل، علاش؟ لأنه عندو هاذ الإشكال ما كيغيش يدخل في مشاكل من هذا النوع.

إذن عندنا المبادرة الحرة في بلادنا، وما عندناش النظام اللي كيتاشي معها، ما يمكنش نقول عندي مليون ونصف مقالة صغيرة اللي محرمة داخل القطاع غير المهيكل وأنا عندي نظام تعجيزي للمبادرة الحرة.

إذن ذاك النظام التعجيزي غادي نحيدوه وغادي نجيبو المبادرة الحرة باش تفجر الطاقات ديال المغاربة، لأن المغاربة يمكن لهم يديروا مليون حاجة وعندهم إمكانية يديروا مليون حاجة، لكن عندنا نظام اللي لا يسمح لهم باش يمشيو في هذا الاتجاه، وكيفضل يمشي للنظام غير المهيكل، وهذا ماشي مشرف لبلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة، وشكرا كذلك لمساهمتمكم.

ورفعت الجلسة.

البنكية ما كتعطيهمش أهمية.

ثانيا، عندنا ملاحظة ثانية، ابغينا نطلبو منكم ما سر بيع حصة 20% من البنك الشعبي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

هاذ السؤال الأخير واخا ما مرتبطش بالسؤال نجواب عليه، هذه فرصة باش نجابو عليه.

احنا في السياسة اللي غادين فيها مع البنك الشعبي هو تقوية البنوك الجهوية، احنا غادين للجهوية، المنطق اللي غادين به الأبنك التضامنية من هذا النوع، هو أن البنوك المركزية هي اللي كتشكل 100% ديال الرأسمال ديال البنك المركزي، ماشي الدولة، ولكن احنا امشينا في الاتجاه ديال أنه غادي نلقاو وسيلة باش تقوي داخل البنك الشعبي المركزي دور الأبنك المركزية، كما غادي نديروها العام الآخر، ولكن أعطينا أولوية لذك (la fusion) ما بين البنك المركزي ديال الدار البيضاء والبنك الجهوي ديال الدار البيضاء، وقلنا أنه العملية الثانية غادي تتم في 2011، وكانت مبرجة، التوقيت ديالها جاء دابا ولكن لأنه ناضج.

ولكن الاتجاه العام اللي غادين فيه هو تقوية البنوك الجهوية داخل البنك المركزي، غير باش تعرفوها من دابا، ماشي عاود ثاني تدار شي عملية أخرى تقولوا علاش درتوها، راه الاتجاه العام اللي غادية فيه الدولة هو هذا، راه ديالنا في ديالنا، راه أعطيناها للبنوك المركزية، ما اعطيناها حتى شي واحد، 20% ديال الدولة راه تدارت و21% في 2002، عرفتي بشحال تباعت؟ 700 مليون درهم.

اليوم درنا 20% بـ 5,3 مليار درهم باش تشوف بأنه هاذ البنوك غادية والقوة ديالها، يعني (la valeur) ديالها غادية وكتكبر، إذن مزيان، احنا غادين في الاتجاه ديال أنه عندنا بنك مركزي من هاذ النوع، تضامني، يعني شكل من الأشكال اللي خصنا نطوروها، وهاذ البنك كيقوم بدور كبير اليوم، وخصنا نزيديو تقويوه، لأنه كيؤدي واحد الوظيفة أساسا مع المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي هو كبير.

وأنا سعيد جدا بأن هذه العملية تمت في هذه الشروط، وأن الأبنك الجهوية أصبح عندها وزن اليوم، تزداد لها 20% في الرأسمال كبنوك جهوية، وغادي يولي عندها دور داخل المجلس الإداري اللي هو دور اللي غادي تسمع، وكذلك غادي تكون عندها واحد الوظيفة إيجابية بالنسبة للمستقبل.